

Distr.: General
18 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العامتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنميةموجز حلقة النقاش بين الدورات بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز
وحماية حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٣. وهو يقدم موجزاً لحلقة
النقاش بين الدورات بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعقودة في ٤
أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-06181(A)



* 1 8 0 6 1 8 1 *

أولاً - مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٨/٣٣، أن تُعقد بين دورتيه الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين حلقة نقاش بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بهدف تحديد السبل التي تتيح للحكومات المحلية إمكانية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على نحو فعال، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية. وطلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يتصل بالدول وبجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة المعنية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ضمناً لمشاركتها في حلقة النقاش.

٢- وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً في قراره ٨/٣٣ إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد تقريراً عن حلقة النقاش في شكل موجز وأن يقدمه إلى المجلس في دورته الثامنة والثلاثين. وقد أُعدَّ هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٣- وافتتح نائب المفوض السامي حلقة النقاش التي أدارها جون فيشر، مدير مكتب منظمة هيومن رايتس ووتش في جنيف. وشارك في حلقة النقاش كلٌّ من السيدة كاتارينا بايبل، عضو اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وأستاذة القانون العام بجامعة لينز؛ وأن هي - يونغ، حاكم مقاطعة تشانتشيونج الجنوبية، في جمهورية كوريا؛ وسارة سيكينيس، مستشارة في مجال منع نشوب النزاعات وإقامة الشراكات، تعمل في المجموعة المعنية بالحكومة وبناء السلام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ووانجبرو غيكونيو، منسقة وطنية، وأحد مؤسسي مؤسسة المساءلة الاجتماعية.

ثانياً - البيان الافتتاحي

٤- قالت نائب المفوض السامي، في بيانها الافتتاحي، إن حلقة النقاش تناولت موضوع السلطة والقدرة والغرض والقرب في مجال الحكومة. وأشارت إلى أن المسألة تتعلق بمدى قدرة الحكومة الأكثر توسعاً في الأخذ بمفهوم السلطات المحلية والمباشرة والقريبة من السكان على صون إنسانيتهم وإنسانية بيئتهم عوض تجريدهم منها. والحديث هنا هو عن ذلك المستوى الثالث، بل الرابع أحياناً، من المستويات الحكومية في الدولة، الذي من المتاح أكثر أن يصل إليه الناس على نحو مباشر وبالتالي، لعله الأكثر قابلية للمساءلة أمامهم، وهو مستوى لم يحتل بعد مركز الصدارة في قصة حقوق الإنسان بالقدر الذي يفني بالغرض.

٥- وأضافت نائب المفوض السامي قائلة إن الأمر يهم جميع الأفراد في حياتهم اليومية، ويهمُّ الخدمات والمرافق العامة والحريات والفضاءات التي تمثل مظاهر ملموسة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا يؤثر على أداء الدولة محلياً لضمان تضايف العمل على صعيد المدارس والمحاكم والمستشفيات والطرق والشرطة والمراكز المجتمعية وإزالة القمامة

وشبكات المياه والصرف الصحي لإيجاد موئل يمكن السكان من أن يعيشوا حياتهم اليومية عيشة ملؤها الكرامة والأمل والتطلع إلى العطاء.

٦- وذكرت نائب المفوض السامي أن الحق في المساهمة في الحكومات على جميع المستويات هو حق مدمج في سردية حقوق الإنسان وواضح الضرورة لإرساء الديمقراطية على المستوى المحلي. وأكدت أن المجتمع المدني ليس مجرد شريك يحقق الفعالية في الإدارة المحلية؛ فهو يعمل من أجل تمكين الناس من التكاثر في سبيل معالجة ما يجمعها من مشاكل والتعبير عن تطلعات مشتركة ونشاندان مصالح عامة وتنبه السلطات إلى قضايا تشمل احتياجات مستجدة ومشاكل قديمة العهد. ومنظمات المجتمع المدني تمثل شركاء عمل استراتيجيين لا غنى للحكومات المحلية عنهم. فهي تضطلع بدور استشاري لتقديم يد العون في وضع وتنفيذ الخطط المتعلقة بحقوق الإنسان. وتضطلع أيضاً بدور الرصد والتقييم فيما يتعلق بأداء الحكومات المحلية في مجال إنفاذ حقوق الإنسان. وتعد بمثابة بانية القدرات التي يمكن أن تساعد على تعزيز خبرة ووعي مسؤولي الحكومات المحلية في مجال حقوق الإنسان، وتوفر قناة للتواصل المنتظم والصريح بين الحكومات المحلية والسكان.

٧- وأشارت نائب المفوض السامي إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن اعترافاً قوياً بدور الحكومات المحلية. وإلى جانب أهمية الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو هدف يركز على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، هناك أهداف أخرى لا تقل عنه أهمية. ويذكر من بينها، الهدف ٢ المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، والهدف ٣ المتعلق بضمان التمتع بأنماط عيش صحية، والهدف ٤ المتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، والهدف ٦ المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام، والهدف ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والهدف ١٦ المتعلق بتوفير فرص الوصول إلى العدالة للجميع وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. ويتطلب الوفاء بتلك المسؤوليات صبب التركيز على الإدماج وعدم ترك أحد خلف الركب. وأشارت نائب المفوض السامي إلى أن هذا الهدف الرئيسي قد سُلِّط عليه الضوء أيضاً في تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/HRC/30/49)، وهو التقرير الذي دعت فيه إلى وجوب أن يركز الحكم المحلي على عدم التمييز، ومرعاة الفوارق بين الجنسين، وتمثيل الأقليات، والإدماج الفعال للأشخاص الذين همّشوا لأسباب أخرى.

٨- وقالت نائب المفوض السامي إن عدد الناس الذين يعيشون في المدن بات اليوم يفوق عدد ساكني المناطق الريفية وإن التوسع الحضري آخذ في التزايد بمعدل لم يسبق له مثيل. ولاحظت أن التوسع الحضري بوتيرة سريعة أدى في كثير من الأحيان إلى تفاقم الفروق وتعميق حالة اللامساواة وإلى مزيد من التمييز. لكنها أضافت قائلة إن الأوان لم يفت بعد لتحسين الوضع، وارتياح آفاق بكر وإرساء هياكل أساسية جديدة من أجل صون إنسانية البيئة فعلاً لفائدة الجميع. ومضت قائلة إن القرى والمدن والأحياء الفقيرة لا تقوم إلا بوجود الناس والناس لا بد أن تُكفل لهم حقوق الإنسان التي يجب أن تحظى بالحماية والاحترام والمناصرة.

ثالثاً - بيانات أعضاء حلقة النقاش

٩- لاحظ مدير حلقة النقاش، السيد فيشر، أن الحكومة بجميع مستوياتها مسؤولة عن حقوق الإنسان، وأن الحكومة المحلية بوصفها مستوى الحكم الأقرب إلى الناس يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي وبنّاء على حياة الناس في كل يوم، بل غالباً ما يكون لها التأثير الأكبر. وأشار إلى أن الخدمات المقدمة في مجالات الصحة، والإسكان، والمياه والمرافق الصحية، تمثل نماذج من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل الحكومة المحلية على إنفاذها. وأضاف قائلاً إن الحكومة المحلية تنفذ أيضاً الحقوق المدنية والسياسية بإتاحتها إمكانية الوصول إلى العدالة، وتيسير تنظيم الاحتجاجات السلمية، وتعزيز سياسات عدم التمييز وإنفاذها، وتوليّ تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأشار إلى أن ثمة أمراً إنسانياً حقيقياً له صلة بالحكومة المحلية لأن الناس هم، إلى حد كبير، نتاج للمجتمعات التي نشأوا فيها وشكلت تصوراتهم.

١٠- وأشارت السيدة بايبل إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان قد تضمن عدداً من العناصر المفيدة. فقد ورد فيه تعريف للحكومة المحلية ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحليل قانوني للالتزامات السلطات على المستوى المحلي في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت أن العمل على المستوى المحلي قلماً تنظر إليه السلطات المحلية والجمهور على أنه إنفاذ لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، ظلت حقوق الإنسان تحتل حيزاً نائياً في معظم السياسات والممارسات المتبعة على المستوى المحلي في حين أنها تتعلق، في الواقع، بحقوق الإنسان عملياً.

١١- وأشارت إلى أن التقرير فسّر مفهوم "مدينة حقوق الإنسان"، وهي مبادرة استحدثت عالمياً بهدف توطين حقوق الإنسان. وهذا المفهوم هو نهج واعد لاستحداث حوكمة قائمة على حقوق الإنسان في السياق المحلي، حيث تتعاون الحكومة المحلية، والبرلمانات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة في سبيل توفير حياة أفضل لجميع السكان، مع التحلي بروح الشراكة القائمة على معايير وقواعد حقوق الإنسان.

١٢- وذكّرت السيدة بايبل بأربع توصيات وردت في التقرير وهي: (أ) ضرورة إشراك المجتمع المدني ليؤدي دوراً نشطاً في وضع الخطط المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها على المستوى المحلي؛ (ب) ضرورة تشجيع آليات الأمم المتحدة المعنية على التحاور مع الحكومات المحلية عند رصد تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان محلياً، وضرورة إشراك السلطات المحلية في الاستعراض الدوري الشامل؛ (ج) ضرورة التعريف محلياً بالتطورات التي تحدث على المستوى الدولي، مثل التوصيات والمبادئ التوجيهية والممارسات الفضلى التي تستجد؛ و(د) وجود حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية للحكومات المحلية وحقوق الإنسان.

١٣- وأشارت كذلك إلى أن السلطات المحلية تعرف عن كثب احتياجات الأفراد اليومية، وتتخذ قرارات لها صلة على وجه الخصوص بالتعليم، والإسكان، والصحة، والبيئة، والمياه، والقانون والنظام، وهي مجالات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإنفاذ الفعال لحقوق الإنسان. وبالإمكان إثبات وجود صلة واضحة بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالقرارات التي تُتخذ على المستوى المحلي من شأنها أن تعزز فرص الأفراد في التمتع بحقوق الإنسان أو تضعفها، ومن اللازم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية الفئات الضعيفة والمحرومة.

١٤- وفي الختام، سلطت السيدة بايبل الضوء على أهمية وجود إطار قانوني ملائم وموارد مالية كافية لضمان الحوكمة المحلية الفعالة وإنفاذ حقوق الإنسان على الوجه المناسب. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقترن ترسيخ المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٥- واستهمل السيد آن بيانه بملاحظة مفادها أن الحكومة المحلية تعد الجهة المسؤولة في المقام الأول وعنصر التغيير في مجال مناصرة حقوق الإنسان لأن الحكومة المحلية هي أقرب مستوى من مستويات الإدارة العامة في الدولة والوصول إليها أسهل. وأشار إلى أن العديد من حقوق الإنسان مدججة في أهداف التنمية المستدامة. وبعد ذلك أطلع الحاضرين على خبرته بصفتها حاكم مقاطعة تشانتشيونج الجنوبية. وأشار إلى إحراز تقدم في إنفاذ حقوق الإنسان في هذه المقاطعة، وهي منطقة حضرية - ريفية يزيد عدد سكانها عن ٢,١ مليون نسمة. وقال إن المقاطعة سنت قانون حقوق الإنسان الخاص بها في عام ٢٠١٢. وأعقب ذلك إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٣، وإصدار إعلان بشأن حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، واستحداث مركز لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٦، ووضع "رؤية للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٣٠" في عام ٢٠١٧. وأشار إلى أن الفريق المعني بتعزيز حقوق الإنسان التابع للسلطة المحلية تناول طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، وشاركت المجموعة المعنية برصد حقوق الإنسان، وهي مؤلفة من ١٥٠ عضواً عينوا في إطار عملية عامة لتقديم الطلبات، بدور نشط في حلقات عمل بشأن التوعية بحقوق الإنسان، وحددت مجالات حقوق الإنسان المهمة وتبادلوا الممارسات الجيدة في المقاطعة.

١٦- وبخصوص التحديات، قال السيد آن إنه كان من المهم إيجاد حلٍّ لمسألة الفروق التي تفصل بين المناطق الحضرية والمجتمعات الريفية، ولا سيما بالنظر إلى أن المجتمعات المحلية الريفية تملك فرصاً أقل، مقارنة بالمناطق الحضرية، في الحصول بسهولة على الخدمات العامة التي تعتبر أساسية للتمتع بحقوق الإنسان، مثل الإسكان والتعليم والثقافة. وأضاف قائلاً إن هناك العديد من التحديات التي تعترض المجتمعات المحلية الريفية والمزارعين. ومنذ أن تولى منصبه، اعتمد مبادرة الابتكارات الزراعية الثلاثة لمساعدة المزارعين والقرى الريفية والقطاع الزراعي في مجال التنمية المحلية، وهي مبادرة تشترك مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العديد من الأهداف.

١٧- وقال السيد آن إنه حاول أيضاً تهيئة بيئة مواتية لحوكمة حقوق الإنسان على المستوى المحلي. وأكد أن السبيل إلى تحقيق هذا الإنجاز هو بناء الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين من خلال الحصول على موافقتهم الحرة وإشراكهم فعلياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، سعت المقاطعة إلى استخدام قنوات شتى لتحسين التواصل والتعاون مع مواطنيها ومع المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، قال إن تعزيز الحوكمة المتعددة المستويات أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق اللامركزية من خلال توطيد أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى حقوق الإنسان والديمقراطية، وأضاف قائلاً إن نظام الحكم الذاتي المحلي في جمهورية كوريا يمكن أن يُحسّن بما يحقق مزيداً من الاستقلالية.

١٨- وذهب السيد آن إلى أنه من المهم للحكومات المحلية أن تكون على صلة بمنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقال إن الحكومات المحلية لم يُتَح لها الحيز الكافي لكي تشارك مشاركة فعالة في الاستعراض الدوري الشامل وفي عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن الحكومات المحلية اضطلعت، فيما يبدو، بدور محدود جداً في الاستعراضات

الوطنية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن تُطوّر أكثر المعايير الدولية ذات الصلة حتى تكون أداة نفيذ الحكومات المحلية في وضع استراتيجيات محددة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٩- وقالت السيدة سيكينيس إن الوفاء بحقوق الإنسان وتحقيق تنمية ناجحة ومنصفة يتطلب تولى زمام الأمر محلياً. فالمقصود بالتوطين هو وضع أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها بأسلوب يعكس أولويات السكان المحليين. وأشارت إلى أن الرسالة المحورية التي توجهها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مفادها أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا إذا شملت الجميع ولم تترك أحداً خلف الركب. وتحقيق النجاح يتوقف إلى حد كبير على الإجراءات المحلية ومشاركة المجتمع المحلي والقيادة المحلية. وتكتسي مسألة المشاركة أهمية بالغة، وينبغي للحكومة المحلية أن تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والزعماء التقليديون والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، والمدافعون عن حقوق الإنسان والمكاتب المحلية التابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيثما وجدت. وينبغي أن تُبدل الجهود للوصول إلى النساء والشباب وكذلك إلى الفئات الأشد فقراً وتهميشاً.

٢٠- وأوضحت السيدة سيكينيس قائلة إن السلطات المحلية يجدر بها أن تتفاعل وتبادل المعارف فيما بينها وأن تفعل ذلك مع الشركاء على المستوى المحلي وعلى مختلف المستويات الحكومية. ودعت إلى قيام نموذج للتعاون اللامركزي يستفيد من تبادل الخبرات بين السلطات المحلية والجهات الفاعلة المحلية في مجال التنمية. وللحكومات المحلية دور تؤوله في مواءمة المصالح المحلية وإيجاد منظور إنمائي مشترك، بهدف تحديد أولويات الإنفاق على المستوى المحلي. وينبغي إدراج حقوق إنسانية، مثل الوصول إلى المعلومات والحق في إسماع الرأي، ومبادئ سيادة القانون، من قبيل المشروعية والمساءلة، في عملية تقديم الخدمات العامة لتكون جزءاً لا يتجزأ منها.

٢١- وقالت السيدة سيكينيس إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن استحداث مستودع على شبكة الانترنت يتضمن الأدوات والإرشادات اللازمة للتعلم المتبادل بين الحكومات المحلية والإقليمية (localizingthesdgs.org). ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم إلى أكثر من ٣٥ بلداً في هذا السياق. وأكدت سيكينيس أنه لا وجود لنهج واحد مناسب للجميع وساقط عدة أمثلة على التعاون. ففي إكوادور، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية ومع رابطة البلديات في إكوادور من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية ودون الوطنية، وضمان رصد واستعراض تنفيذها. وفي البرازيل، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع الاتحاد الوطني للبلديات من أجل تعزيز دور الحكومات المحلية في توطيد أهداف التنمية المستدامة. وتسعى المبادرة المشتركة إلى إذكاء الوعي وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط المحلية وبناء نظم الرصد والمساءلة. وفي المغرب، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات المحلية من أجل إنشاء دور للتنمية (maisons de développement)، تركز على تعزيز المبادلات وإقامة الشراكات بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وعلى إتاحة حيز مادي لها لتنسيق جهودها الإنمائية ومواءمة هذه الجهود. وفي سياقات هشة مثل الجمهورية العربية السورية واليمن، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون مع جهات أخرى لتعزيز القدرات في مجال تقديم الخدمات على المستوى المحلي للحفاظ على إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة.

٢٢- وذكرت السيدة غيكونيو أن الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في مجال التنمية والتحول (١٩٩٠) يمثل أول التزام توافقت عليه الدول الأفريقية بتشجيع المشاركة العامة. وقد أكد هذا الميثاق أنه لا سبيل إلى بناء الأمم من دون المشاركة الشعبية والكاملة للناس وأن هذه المشاركة تمكنهم من الانخراط بدور فعال في الحوكمة. وتشمل العوائق التي تحول دون المشاركة العامة الفعالة، عدم وجود إرادة سياسية بسبب النظم غير الديمقراطية، والافتقار، في حالات معينة في الديمقراطيات الناشئة، إلى القدرات المؤسسية والتعاون الفعال بين المستويات الوطنية ودون الوطنية للحكومة، وإلى المعلومات المتعلقة بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان؛ وعدم الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني؛ وخلق أطر الحوكمة الوطنية من التزامات واضحة في مجال حقوق الإنسان. وأشارت السيدة غيكونيو إلى أن كينيا اعتمدت دستوراً تقديمياً في عام ٢٠١٠، تضمن شرعة حقوق واسعة. وأدرج مفهوم أيلولة السلطة في الدستور وكُرِّست المشاركة العامة باعتبارها قيمة وطنية ومطلوبة دستورياً في عملية وضع السياسات. ورسَّخ الدستور المساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي والإنصاف. وتحظى بحماية الدستور أيضاً اللجنة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية والمساواة بين الجنسين ولجنة حقوق الإنسان في كينيا ومكتب أمين المظالم. وأضافت قائلة إن كينيا أدرجت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار التخطيط الوطني الذي اعتمدته.

٢٣- ورأت السيدة غيكونيو أن الحكومات المحلية تتيح الفرصة لتحقيق التحول صعوداً، لكنها سلّمت بأن موقف الحكومات المركزية يمكن أن يكون متصلباً أحياناً. وأكدت أن تأثير السياسات الوطنية في إجراءات الحكومة المحلية يستمر من خلال قرارات السياسات الوطنية. ومع ذلك، فإن خلق مراكز قوة في الحكومات المحلية يكبح هيمنة الأحزاب السياسية الوطنية.

٢٤- وعيّنت السيدة غيكونيو عدداً من الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمشاركة العامة وحقوق الإنسان. وقالت إن ديمقراطية المؤسسات تعد إحدى أقوى المؤشرات على وجود الإرادة السياسية، وكذلك الفصل بين السلطات، والمساءلة الأفقية وحماية الموظفين العمامين من تدخل السلطة التنفيذية في العمليات الإدارية. وتعد ديمقراطية المعلومات أمراً أساسياً أيضاً لأن إمكانية الحصول على المعلومات هو حق يمكن من المشاركة العامة. ومن بين أكبر التحديات، تصور مفهوم المشاركة العامة على أنه حد أدنى من الشروط الإدارية وليس عمليات تشاركية دينامية في الحكم المحلي. وقالت إن ثمة حاجة إلى نماذج لتقديم الخدمات تكون منبثقة من شراكات مع المجتمعات المحلية، ومرتكزة إلى مبادئ الشفافية والرقابة العامة وتقاسم الإيرادات مع المجتمعات المحلية. وأضافت قائلة إن نموذج تقديم الخدمات الذي يركز إلى المجتمع المحلي يبرز نموذج القطاع الخاص الذي تستعين به العديد من الحكومات.

٢٥- وبخصوص الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، قالت السيدة غيكونيو إن هذا الأمر يمثل مشكلة في كينيا لأن العديد من المساكن غير موصولة بنظام لإدارة النفايات وإن ثمة حاجة إلى زيادة المشاركة العامة. وبخصوص الهدف ٨ المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، أفادت بأن القطاع غير الرسمي يمثل ٨٢,٧ في المائة من العمالة في كينيا. وأشارت أيضاً إلى أن السياسة العامة تعكس هذا الواقع بوجه عام، ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرسمي ودعم هذا القطاع

لم تُثمر شيئاً يُذكر. فالقطاع غير الرسمي استمر في النمو غير أنه لم يحظ بالدعم اللازم. فقد هُشئت في عمليات تخطيط المدن التجارية غير الرسمية واستمر تعرض التجار غير الرسميين للمضايقات. وأضافت قائلة إن سياسات إعادة التوزيع تمثل جهداً رمزياً. فاستلاب الدولة والفساد الناجم عنه يظل من أكبر العوائق التي تحول دون تنفيذ ما اعتُمد من قوانين تقدمية.

٢٦- وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، قالت السيدة غيكونيو إن أفريقيا دعت إلى الاضطلاع بدور مزدوج في تشجيع سياسات الانتقال والمساعدة، في الوقت عينه، على توطيد المكاسب الديمقراطية. بيد أن الحيز المتاح لعمل المجتمع المدني قد تقلص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا، ولا سيما في كينيا. وقالت إن ثمة حاجة إلى زيادة الدعم المقدم للمجتمع المدني حتى يتمكن من المشاركة في المسائل المتعلقة بالحوكمة المحلية والدعوة لمناهضة استلاب المؤسسات المحلية ومظاهرها.

رابعاً- موجز النقاش

٢٧- خلال المناقشة، قُدمت تبرعات من ممثلي إسرائيل، وإندونيسيا، والبرازيل، وجمهورية كوريا (باسم الدول الأعضاء الأربع)، وجورجيا، ورومانيا، وشيلي، والعراق، ومدغشقر، ومصر. وقدمت المنظمات غير الحكومية التالية تبرعات أيضاً: منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية ومتمتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بالتنمية الإندونيسية.

ألف- ملاحظات عامة

٢٨- أشار العديد من المتكلمين إلى أن الحكم المحلي هو مستوى الحكم الأقرب إلى الناس والأبرز والأيسر وصولاً. وأشار كذلك إلى أن قرب الحكومة المحلية من الناس هو قرب مادي فضلاً عن كونه قريباً ينطوي على جوانب إثنية وثقافية في بعض الحالات. ولاحظ عدد من المتكلمين أن تحمل الحكومة المحلية في كثير من الأحيان مسؤولية تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمعات المحلية، مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن والمياه والصرف الصحي، يجعل دورها وثيق الصلة بالوفاء بحقوق الإنسان المكفولة للناس. ودُكر أن دور الحكومات المحلية لا يقتصر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل يشمل أيضاً الحقوق المدنية والسياسية. ومن الأمثلة التي سيقت، الالتزام بتيسير التمتع بالحق في التجمع السلمي. وأشار إلى أن الحكومة المحلية ملزمة بضمان المساواة والعدالة للجميع على المستوى المحلي، ولا سيما من أجل حماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة ولفئات محددة، مثل الأطفال والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والفقراء والمهمشين.

٢٩- وأكد المتكلمون أن قرب الحكومة المحلية من الناس هو من الأمور النافعة. ويمكن الاستعانة به لتسهيل إجراء حوار مستمر مع الأفراد والجماعات بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لهم. وقال أحد المتكلمين إن الحكومة المحلية يجدر بها أن تدعم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وإدارة الشؤون السياسية والمالية، وأن تحاول تحديد احتياجات الناس.

٣٠- ولاحظ أحد المتكلمين أن نطاق السلطات المسندة إلى الحكومات المحلية تختلف من دولة إلى أخرى. وأشار متكلم آخر إلى أن الحكومة المركزية تُمدد الحكومات المحلية بالموارد من

أجل تنفيذ القرارات المتخذة على المستوى الوطني في مجالات مثل الصحة والتعليم والأمن. وأعرب بعض المتكلمين عن رأي مفاده أن منح قدر من الاستقلالية للحكومات المحلية أمر مهم لإنفاذ حقوق الإنسان على نحو فعال. وأكد أحد المتكلمين أن من المهم أن يكون هناك إطار قانوني يحدد دور الحكومات المحلية ومسؤولياتها وصلاحياتها وطبيعة العلاقات التي تربطها بالحكومة المركزية.

باء- إدماج حقوق الإنسان في الحكم المحلي

٣١- أشار عدد من المتكلمين إلى أن اضطلاع الحكومات المحلية بدور فعال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والوفاء بما يقتضي أن تكون ديمقراطية وشفافية وخاضعة للمساءلة وعلى درجة عالية من النزاهة. ورأى أحد المتكلمين أن تحقيق الفعالية يتوقف على الاعتراف بأن المواطنين هم أهم رصيد بالنسبة للحكومة المحلية وأهم حلفاء مؤسسات الحكم المحلي الأكثر إخلاصاً وموثوقية لأن لهم مصلحة في رفاه المجتمع المحلي. وأكد عدد من المتكلمين أن الحكومات المحلية ينبغي لها أن تبني شراكات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل إدماج حقوق الإنسان بفعالية في عملية تقديم الخدمات العامة، ولكي تخضع هذه العملية للرصد والتقييم. وأشار أحد المتكلمين إلى أن صلاية القيادة والالتزام على المستويين المركزي ودون الوطني أمرٌ مطلوب لجعل حقوق الإنسان واضحة وعملية أكثر بالنسبة لتلبية الاحتياجات المحلية.

٣٢- وشدد عدد من المتكلمين على أهمية بناء قدرات الموظفين العاملين في الحكومة المحلية وتدريبهم بشأن القانون الوطني لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأشار عدة متكلمين إلى أنهم درّبوا بالفعل الموظفين العاملين على المستوى المحلي في مجال حقوق الإنسان، وقال أحد المتكلمين إن الدولة تملك برنامجاً للتعاون التقني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتوفير هذا التدريب.

٣٣- ولاحظ متكلم آخر أن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان سهل مساعي الحكومة لإدماج حقوق الإنسان في جهود الإنفاذ، وأن الجهود الرامية إلى ديمقراطية حقوق الإنسان على المستوى المحلي انصبّت على إذكاء الوعي والتدريب، بالتعاون مع المجتمع المدني. وعلاوة على التدابير الرامية إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان وتوفير التدريب لمسؤولي الحكم المحلي، أشار المتكلم إلى تدابير محددة اتخذت بشأن مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي استهدفت الزعماء التقليديين والزعماء الدينيين والمدرسين، بهدف وضع حد للممارسات الضارة التي تتنافى مع حقوق الإنسان، وتدابير إيجابية من شأنها تعزيز حماية حقوق الإنسان. وأشار المتكلم، بصفته ممثل أحد البلدان النامية، إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الافتقار إلى الهياكل الأساسية في جميع أنحاء إقليم الدولة، ونقص الموارد المادية والمالية، والحاجة إلى بناء قدرات مسؤولي الحكم المحلي، ولا سيما موظفي إنفاذ القوانين والموظفين القضائيين والأخصائيين الاجتماعيين، وقدرات الأشخاص الذين يخدمون في منظمات المجتمع المدني.

٣٤- وشدد أحد المتكلمين على أهمية اعتماد تدابير إدارية لتجسيد القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في تدابير ملموسة ينبغي اتخاذها، أو في معايير ينبغي التقيد بها على سبيل توجيه

الحكومات المحلية، وأضاف قائلاً إن تبادل مختلف الحكومات المحلية للممارسات الفضلى هو تدبير أساسي من تدابير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٥- وأشار عدد من المتكلمين إلى أن دولهم قد أدمجت بالفعل قضايا حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. وأشار أحد المتكلمين إلى أن خطة عمل الدولة تتوخى التعاون مع الحكومات المحلية من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى الأقليات، وتقديم المعلومات إلى الأقليات بلغاتها الأم، وتوفير فرص تعليمية أفضل للأقليات وتعزيز التنوع الثقافي.

٣٦- وأشار أحد المتكلمين إلى أن اتحاداً يضم السلطات المحلية يؤدي دور صلة وصل فعالة بين الحكومات المحلية ووزارات شتى في الحكومة المركزية، وقال إن هذا الاتحاد يقدم المشورة إلى وزارات الحكومة المركزية بشأن طائفة من المسائل، مثل السكن والمياه والتعليم والسلامة (بما في ذلك من الكوارث الطبيعية) وأنواع مختلفة من التخطيط.

٣٧- وأشار ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إلى عدة مدن ومناطق اعتمدت بالفعل لوائح محلية بشأن "مدن حقوق الإنسان" وأخرى بصدد اعتماد إطار من هذا القبيل. وفي هذا السياق، شدد المتكلم على أهمية التعاون الكامل بين المنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة المركزية، بما في ذلك الوزارات المختصة.

جيم- دور الحكومات المحلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة

٣٨- أشار عدد من المتكلمين إلى الدور الذي تضطلع به الحكومات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإلى صلتها بحقوق الإنسان. ولاحظ أحد المتكلمين أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محوراً للإنسان وقائمة على حقوق الإنسان، وأضاف قائلاً إن الحكومات المحلية ينبغي أن تستند في إنفاذ حقوق الإنسان إلى وعي عميق باحتياجات أصحاب الحقوق. وقال ممثل إحدى الدول إن الدولة المعنية أيدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإنه ينبغي تقاسم الموارد بشكل منصف بين جميع مواطنيها، والسعي إلى تحقيق توازن يعود بالنفع على جميع الأفراد والجماعات. وأشار متكلم آخر إلى أن الحكومات المحلية لها دور هام للغاية في تنفيذ التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب الذي ورد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتجدد الإشارة إلى أن أهداف التنمية المستدامة تنص على التزامات بتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً. وأضاف المتكلم قائلاً إن الحكومات المحلية تضطلع بدور هام في مساعي تيسير إدماج اللاجئين في مجتمعهم الجديد، وإنه سيكون من المفيد معرفة الممارسات الفضلى المستقاة من الدول الأخرى فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

٣٩- وأشار أحد المتكلمين إلى أن مشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية تكتسي أهمية بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) والعملية التحضيرية لعقده. وأشار المتكلم إلى أن الحكومات المحلية قد أسند لها دور في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/CONF.226/4، المرفق)، التي اعتمدت في الموئل الثالث. وأشار المتكلم إلى أن قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٥، المعنون "حقوق الإنسان في المدن وغيرها من المستوطنات البشرية"، مستوحى من الخطة الحضرية الجديدة ورؤيتها بشأن المدن المفتوحة

للجميع. وقد أشار المجلس في ذلك القرار أيضاً إلى الجهود التي تبذلها بعض الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تكريس هذه الرؤية، التي يشار إليها باسم "الحق في المدينة" في تشريعاتها وإعلاناتها وموثيقها السياسية. وأشار المتكلم إلى أن سياسة التنمية الحضرية المتبعة في الدولة المعنية تنفذها البلديات، وأن الغرض من وضعها هو ضمان اضطلاع المدينة بوظائف اجتماعية شاملة ورفاه سكانها.

خامساً - الاستنتاجات

٤٠ - ذكر المشاركون في حلقة النقاش، في معرض الإدلاء بملاحظاتهم الختامية، أن من المهم للحكومات المحلية أن تحسن فهمها لحقوق الإنسان بحيث يتسنى لها إدماجها على نحو أفضل في عملية تقديم الخدمات العامة. ويمكن فعل ذلك عن طريق توفير التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين المحليين. ومن المفيد تبادل الممارسات الفضلى فيما بين الحكومات المحلية، على المستويين الوطني والدولي معاً. ومن النهج الأخرى التي يمكن اعتمادها، استخدام نموذج مدن حقوق الإنسان، الذي يشمل طائفة من النتائج المنشودة في مجال حقوق الإنسان.

٤١ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش أهمية أن تملك الحكومات المحلية إطاراً قانونياً مناسباً وموارد مالية كافية لضمان الفعالية في أداء الحكم المحلي وفي إنفاذ حقوق الإنسان. وشددوا على أن الحكومات المحلية يجدر بها أن تقدم الخدمات العامة بالقدر الكافي للسكان من دون تمييز، استناداً إلى التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن تضمن الحكومات المحلية، على وجه الخصوص، تقديم الخدمات العامة إلى الفئات الأكثر تهميشاً، وتحقيق الهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

٤٢ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن حماية حقوق الإنسان والوفاء بما يتطلبه التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة تعاوناً جامعاً. وينبغي أن تُستشار المنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة بشأن الخطط المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها على المستوى المحلي وبشأن رصد وتقييم فعالية برامج الحكومة المحلية. ويمكن أن يشمل ذلك وضع مؤشرات لقياس مدى تنفيذ حقوق معينة من حقوق الإنسان.

٤٣ - ولتشجيع تولي زمام الأمر محلياً، من المهم وجود مؤسسات ديمقراطية وصلاحيات صنع القرار على مستوى الحكومات المحلية. وسلط الضوء على عنصرَي الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها الحكومات المحلية. وذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن منطقتيه تتيح للجمهور المعلومات عن جميع النفقات العامة وكذلك عن طبيعة تلك النفقات، وهي معلومات تتاح للجمهور بشكل مفصل وتُنشر على شبكة الإنترنت. وهذا أمر مهم للحفاظ على ثقة السكان. وشُدِّد على ضرورة بذل الجهود لمنع الفساد، ووضع آليات لمعالجته عند وقوعه.

٤٤ - وشدد المشاركون في حلقة النقاش أيضاً على ضرورة توخي الاتساق والتعاون بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية والمستويات الحكومية الأخرى. فالإدارات الحكومية تميل إلى العمل بمعزل عن بعضها البعض، ومن المهم اتباع نهج متكامل بشأن حقوق الإنسان

حتى يتسنى تعميم مراعاتها في جميع الإدارات على المستوى المحلي، وكذلك على مستويات حكومية أخرى. والتدفق المستمر والحر للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية هو أمرٌ مهم، ولا سيما بالنظر إلى تركيز هذه المعلومات عند مستوى الحكومة المركزية في كثير من الأحيان. وأضاف المشاركون في حلقة النقاش قائلين إن ثمة حاجة أيضاً إلى تحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق على المستوى الدولي، بما في ذلك بين إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وبرامجها، في النهج الذي تتبعه لمساعدة الحكومات المحلية على إنفاذ حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٥- وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى عدد من التحديات التي لا تزال تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بعض الدول. فعلى سبيل المثال، أسفرت القيود المفروضة على أنشطة المنظمات غير الحكومية في بعض الدول عن عقبات شديدة تحول دون قدرتها على إسماع صوتها بشأن وضع السياسات وصنع القرار على المستوى المحلي. وشملت تلك القيود غير المبررة حظر تسجيلها ومنعها من الحصول على التمويل الأجنبي والامتناع عن التصريح للمنظمات غير الحكومية بمزاولة أنشطة معينة. وبصفة أعم، أدت القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات إلى الحدّ بشدة من حق المنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة في المشاركة، وحرمان الحكومات المحلية من مصادر هامة للحصول على المعلومات بشأن الخدمات العامة المقدمة بطريقة تفتقر إلى الفعالية أو تنطوي على تمييز والفساد وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الدول المهشة التي تشهد العنف وتدهور المؤسسات، تواجه الحكومات المحلية عقبات شديدة تحول دون تقديم الخدمات العامة الأساسية.

٤٦- وفيما يتعلق بالسبل الممكنة لكي يظل مجلس حقوق الإنسان على اتصال بالحكومات المحلية، رأى المشاركون في حلقة النقاش أن وضع مبادئ توجيهية بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان ربما يكون أداة تنطوي على فائدة محتملة. وارتئي أن تؤدي الحكومات المحلية دوراً أكثر وضوحاً في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأشار أيضاً إلى أن حقوق الإنسان التي تتولى الحكومات المحلية إنفاذها قد تناوّلها عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ودُعي إلى زيادة التواصل بين المعنيين من المكلفين بولايات والحكومات المحلية. وبإمكان اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أيضاً أن تساعد في متابعة التوصيات الواردة في تقريرها المتعلق بدور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/HRC/30/49).